٣٥٥ مليوناً وزعتها جمعيات درعا الخيرية نقداً لـ٥ آلاف أسرة خلال رمضان

٢٧ ألف وجبة إفطار يومياً في حلب و١٦٧ مليوناً معونات وزعت نقداً و٢٢٤ مليوناً في إدلب

محمود الصالح

شهدت البلاد في شهر رمضان الحالي حالة متميزة من التعاضد الاجتماعي في ضوء الواقع المعيشي الصعب، نتيجة الارتفاع الجنوني في الأسعار، واتساع الهوة بين الدخل والنفقات، وازدادت الأعباء المعيشية أكثر على الأسر الأكثر هشاشة.

«الوطن» رصدت ما قامت به الجمعيات والمؤسسات الخيرية في عدد من المحافظات خلال شهر رمضان المبارك. وبين مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في حلب أحمد حمزه لـ«الوطن» أنه في كل عام تستنهض الجمعيات والمؤسسات الخيرية جهودها من خلال سلسلة من البرامج الإنسانية بالتنسيق مع مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، وفي هذا العام تم إعطاء الموافقة لافتتاح ١٣ مطبخاً لتقديم وجبات الفطور والسحور للعائلات المحتاجة، حيث كان يتم يومياً توزيع ٢٧ ألف وجبة ساخنة من خلال جهود مشتركة قامت بها ١٨ جمعية ومؤسسة خيرية، إضافة إلى قيام جمعية منفردة بتقديم ١٣ألف وجبة غذائية خلال الشهر الفضيل.

وأشار حمزه إلى أنه تم كذلك إقامة إفطار جماعي لبعض العاملين في النظافة والكهرباء والمرور، وآخر لذوي الشهداء، إضافة إلى إفطار خصص لذوي الاحتياجات الخاصة. وقامت الجمعيات بتوزيع سلل غذائية خلال هذا الشهر استفادت منها ٥٤٤٠ عائلة. كما تم توزيع مبالغ نقدية للأيتام والفقراء تجاوزت قيمتها ١٦٧مليون ليرة سورية. إضافة إلى قيام بعض الجمعيات بتوزيع آليسة جديدة للعيد لأطفال العائلات المسجلة في الجمعيات.

وفي محافظة درعا شهدت حالة التعاضد الاجتماعي تميزاً كبيراً. وبين مدير الشؤون الاجتماعية والعمل نبال الحريري أن أعمال الجمعيات والمؤسسات الخيرية تركزت بشكل أكبر على توزيع المبالغ النقدية التي تجاوزت ٣٥٥ مليون ليرة سورية استفادت منها ٥١٢٠ أسرة في عموم أنحاء المحافظة من بينها خمسة ملايين ليرة خصصت لـ٤٩ مطلقة و١٠ مرضى، وهناك خمسة ملايين استفادت منها ٣٠ عائلة.

ولفت الحريري إلى أنه تم كذلك توزيع سلل غذائية استفادت منها ٥٥٧٥ عائلة. إضافة إلى قيام بعض الجمعيات بتوزيع وجبة الإفطار اليومية استفادت منها ٧٤٥ عائلة.

وفي محافظة إدلب أوضح مدير الشؤون الاجتماعية والعمل عبد الرزاق شيخ ياسين أن مؤسسة العرين الخيرية قامت بتوزيع مبالغ نقدية قدرها مئة ألف ليرة سورية استفادت منها ٢٢٤٣ عائلة من العائلات التي عادت إلى المناطق المحررة في ريف إدلب، وكذلك تم توزيع ٥٠ ألف ليرة للعائلة الواحدة في مركز الإيواء الذي تقدم للقاطنين فيه بشكل طبيعي كل مستلزمات المعيشة. وفي مركز الإيواء قدمت من الجمعيات وغرفة التجارة وجبات غذائية لأكثر من ١٠٠ أسرة إضافة إلى لباس العيد لأكثر من ٥٠ طفلاً. وكذلك تم تقديم ٤٥ سلة غذائية للأسر العائدة إلى قراها المحررة.

أما في دير الزور ومن خلال التعاون بين مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل والجمعيات الخيرية خلال شهر رمضان توزيع السلل الغذائية، وبين مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في دير الزور أحمد طليوش أنه تم توزيع المعونات النقدية والعينية للقاطنين في محافظة دير الزور من الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة من المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وأسر الشهداء والنساء من دون معيل، وتمت تغطية الجزء الأكبر من المحافظة، وساهمت نشاطات الجمعيات في تحفيز الشخصيات الميسرة وأهل الخير بالتنافس وتقديم المساعدة بكل أشكالها، ووضعت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل قاعدة بيانات تضم جميع الجمعيات والأعمال التي تقوم بها وعدم تحقيق الازدواجية في الاستفادة وإيصال المساعدات إلى من يستحقها، ولتكون هذه العمليات مستدامة، وعما قدمته الجمعيات بين مدير الشؤون أن التقدمة كانت متفاوتة وحسب الإمكانيات ووصلت حتى الأسبوع الثالث من رمضان إلى ١٢٨٠ سلة غذائية و١١٨٠ وجبة إفطار و٣٩ مليون ليرة نقدا و٨١٠ قطع لباس جديدة للعيد.

وفي محافظة الرقة بين مدير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد خضر المرشد أنه ضمن مبادرة الخير لشهر رمضان المبارك التي أطلقتها محافظة الرقة بإشراف مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالرقة، قامت الجمعيات الخيرية العاملة بالرقة بتقديم ٦٠٠ سلة غذائية رمضانية ومبالغ مالية بقيمة ٦ ملايين ل.س للأسر الفقيرة وأسر الشهداء وذوي الإعاقة ومرضى السرطان في ريف الرقة المحرر، حتى تاريخ ٢٤-٤-٢٠٢٢م، وكذلك قام أصحاب الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وغرفة تجارة وصناعة الرقة بتوزيع ٢٠٠ سلة غذائية وتوزيع مبالغ مالية بقيمة ٤ ملايين ل.س، و١٢٦ سلة غذائية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة حمص، ومازال باب تقديم المبادرات مفتوحاً أمام الجمعيات الأهلية وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية.

وفي حمص بينت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل سمر مصطفى أن مبادرة خبز وملح انطلقت بإشراف محافظة حمص وبالتعاون مع مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وبمشاركة كل من «غرفة التجارة وغرفة الصناعة والجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي تضمنت توزيع سلل غذائية على العائلات غير المستفيدة من سلات غذائية بشكل دائم كما قامت الجمعيات الأهلية بتوزيع سلل غذائية ووجبات إفطار صائم على المستفيدين المسجلين بالجمعيات من العائلات الأشد فقراء،كما تم توزيع وجبات لمرافقي المرضى بالمشافي وتوزيع تمور ومياه على مفارق الطرق وذلك للمتأخرين بالعمل وتقديم وجبات إفطار للنزلاء الأحداث وتقديم ملابس العيد للعائلات الفقيرة والأيتام وتوزيع مبالغ مالية للعائلات الأشد فقراً.

٧٠٠ ألف ليرة سعر طن الإسمنت بالسوق المحلية!؟

نقيب مقاولي القنيطرة: بسبب زيادة الطلب عليه لإشادة مخالفات البناء خلال العيد

القنيطرة - خالد خالد

بين ليلة وضحاها قفز سعر الإسمنت الأسود إلى نحو ٧٠٠ ألف وقبل خمسة أيام تماماً كان يُباع في السوق المحلية بنحو ٤٠٠ ألف ليرة أي إن نسبة الزيادة وصلت إلى نحو ٧٥ بالمئة والنسبة قابلة للزيادة في ضوء الطلب المتزايد على المادة خلال عطلة العيد الطويلة وعدم القدرة على تلبية حاجة المتعاملين بالمادة.

فرع عمران القنيطرة حاله كحال أقرانه بالمحافظات عاجز تماماً عن تلبية حاجة أبناء المحافظة في ظل الطلب الشديد على مادة الإسمنت الأسود والكميات التي تصل إلى المحافظة قليلة جداً، وتقدر الحاجة اليومية للمحافظة من المادة بنحو ٢٠٠ طن، بينما يصل إلى نحو ٦٠ طن في أحسن الأحوال، ولا يخفى على أحد سبب الإقبال على فروع العمران بسبب سعر الطن الذي يصل لنحو ٢٢٦ ألف ليرة وسعره في السوق المحلية كان نحو الضعفين تقريباً، قبل أن يقفز خلال اليومين الماضيين إلى نحو ٧٠٠ ألف ليرة.

نقيب مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة أحمد دياب بين لـ«الوطن» أن أسباب ارتفاع أسعار مادة الإسمنت الأسود وذلك بسبب مخالفات البناء، حيث يقوم الكثير من تجار البناء والمخالفين بإشادة الأبنية خلال العطلة الطويلة نسبياً والتي تصل لنحو تسعة أيام. اللافت تأكيد دياب أن تجار الإسمنت بدؤوا باحتكار المادة وعدم طرحها حالياً بالأسواق لجني المزيد من الأرباح خلال عطلة العيد، بسبب الإقبال الكبير من تجار البناء والمواطنين على المادة.

وأوضح دياب أن ارتفاع أسعار مواد البناء وخاصة الإسمنت الأسود والرمل الذي وصل سعر المتر منه إلى ٧٥ ألف ليرة سيؤدي إلى توقف مشاريع كثيرة، منوهاً بكثرة الشكاوى من المقاولين بسبب تغير أسعار مواد البناء ونقص كميات الإسمنت الواردة لفرع العمران، إضافة إلى التأخير والبطء بإشادة المقاسم بالمنطقة الصناعية والحرفية وكذلك بالنسبة للجمعيات السكنية وانعكاس ذلك على تنمية المحافظة، إضافة لوجود فارق كبير جداً بين السعر الرسمي للإسمنت في المعامل الحكومية وبين الإسمنت في السوق الذي ينتجه القطاع الخاص بفارق أكثر من ٣٠٠ بالمئة، ما أدى لارتفاع قيمة المشاريع والتي تضاعفت بحدود ١٥٠٠ بالمئة عن الأسعار القديمة ما سيتسبب بخسائر كبيرة للمقاولين وتأثر واقع وقطاع التشييد والبناء وتجميد كتل مالية ضخمة، بسبب تصاعد أسعار المواد الأولية بشكل كبير، ما رفع بالتالي أجور اليد العاملة والحروقات والنقل الأمر الذي يؤثر على مستوى المشاريع.

وبيّن أن أزمة ارتفاع أسعار مواد البناء زادت من فاتورة التكاليف، وكانت لها تداعيات على المشاريع التي تضاعفت أسعارها مرات عديدة لتواكب حالة الفوضى السعرية الموجودة في جميع الأسواق، مؤكداً أنه إذا بقي الوضع على هذا الحال فسوف تتوقف أغلب المهن الحرفية عن العمل ويتضرر قطاع كبير وعائلات العاملين الذين يعتاشون على هذه المهن الحرة.

وعن إجراءات المحافظة لمنع مخالفات البناء خلال عطلة عيد الفطر السعيد، التقى محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل رؤساء الوحدات الإدارية على أرض المحافظة وطالبهم بعدم التهاون في مخالفات البناء ومراقبتها وضبطها واتخاذ الإجراءات اللازمة لقمعها بوقتها وضرورة تطبيق المرسوم /٤٠/ لعام /٢٠١٢/ وعدم السماح بأي مخالفة، مشدداً على تحمّل المسؤوليات وممارسة الصلاحيات المنوطة بهم وتطبيق الأنظمة والقوانين وعدم الاقتصار بالعمل على الجانب الخمني، وستتم محاسبة أي رئيس بلدية متهاون أو مقصر بعمله. كما أكد على تطبيق القانون /٤٩/ لعام /٢٠٠٤/ والتشدد بموضوع النظافة العامة وتبسيط الإجراءات والاهتمام بالبعد التنموي في مجال عمل الوحدات الإدارية، مبدياً استعداد المحافظة لتقديم جميع أشكال الدعم والمؤازرة لأي وحدة إدارية في حال إشادة أي مخالفة بناء.

ودعا خليل إلى تفعيل دور المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية ولجان الأحياء والتشاركية مع المجتمع المحلي ومتابعة العمل ميدانياً والقيام بجولات على جميع الأحياء، معتبراً أن رؤساء البلديات هم الأقدر على إعطاء الصورة الجيدة والحقيقية عن الجهد الحكومي المبذول وما تقدمه من خدمات. وشدد خليل على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لاستمرار تقديم الخدمات وخاصة خدمات النظافة ومتابعة أعمال جمع وترحيل ونقل القمامة وتأمين السلامة العامة خلال فترة عيد الفطر السعيد ومنع بيع وتداول الألعاب النارية ومصادرتها، وتشديد الرقابة الصحية على بيع المأكولات والأطعمة ومتابعة عمل اللجان المحلية المكلفة متابعة تطبيق المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ والقيام بمهامها والتأكد من التزام الفعاليات التجارية بنشر الأسعار الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتأمين المناوبات والحراسة على مدار الساعة. وطالب بإحصاء الدراجات النارية التي لا تحمل لوحات على مستوى كل وحدة إدارية وإنجازه بالسرعة القصوى ليصار إلى تزويد أصحابها بلوحات مؤقتة من قبل الوحدات الإدارية وفق نموذج موحد.

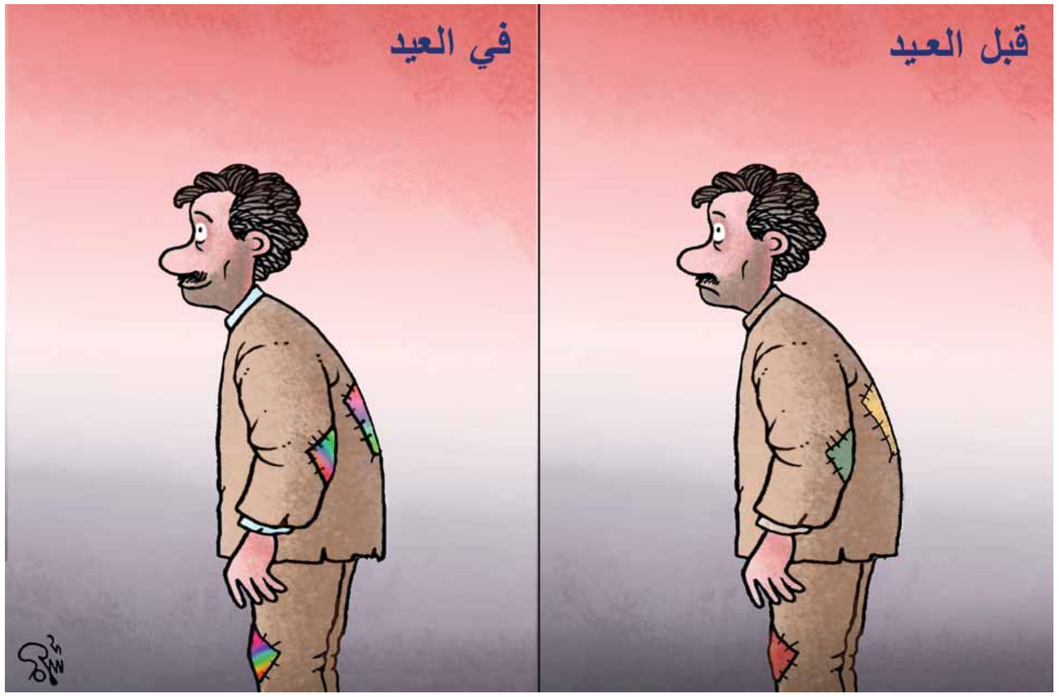

إطلاق مشروع جمع النفايات الورقية في السويداء

حامد لـ«الوطن»: تأمين حاويات خاصة وسيارات للنقل وتجهيز المستودع للتخزين

السويداء- عبير صيموعة

كشف رئيس دائرة النفايات الصلبة في مديرية الخدمات الفنية بالسويداء حسام حامد عن إطلاق مشروع جمع النفايات الورقية في المحافظة والذي يأتي في إطار اهتمام الحكومة بالمحافظة على الموارد الأولية وتأمينها من خلال الاهتمام بموضوع إعادة التدوير.

وأشار إلى أنه تم التأكيد على ضرورة جمع النفايات الورقية الناتجة عن جميع الدوائر الحكومية وإعادة تدويرها من خلال بيعها لمعامل القطاع الخاص بتدوير الورق والذي سيحقق تأمين الربح المالي الذي سيتم من خلاله دعم الوحدات الإدارية لتنفيذ مشاريعها الخدمية إضافة إلى تأمين المادة الأولية للمعامل بما يحافظ على الموارد من (القطع الأجنبي والمواد الأولية لإنتاج الورق).

وبين حامد أنه تم تنظيم العمل بهذا المشروع من خلال تأمين الحاويات الخاصة لجمع الورق والتي بلغ عددها ١٢٤ حاوية على ساحة المحافظة والقابلة للزيادة وفق الإنتاج الحقيقي إضافة إلى تجهيز مستودع خاص للتخزين وتنظيم العمل ضمن أحد مستودعات مؤسسة العمران ريثما يتم تأمين مستودع بديل دائم على أن يتم بيع الورق لمعامل التدوير وفق الإعلان بالمزاد العلني وبحسب الأسس الناظمة كما جرى تأمين سيارات لجمع ونقل تلك النفايات إلى المستودع على نفقة وزارة الإدارة المحلية.

ولفت حامد إلى أنه على صعيد العمل في مشروع إدارة النفايات الصلبة على ساحة المحافظة كلها والذي توقف العمل فيه نتيجة الظروف التي عاناها القطر تم الانطلاق بالعمل من جديد بعد استقرار الوضع الأمني في محيط مركز المعالجة المتكامل في عريقة حيث تتم حالياً إعادة النظر بالكشوف التقديرية المعدة لمفردات المشروع وإعادة التسعير وفق الأسعار الرائجة والإعلان عن مناقصات وفق الاعتمادات المتوافرة لعدد من العقود ضمن عمل المشروع والتي ما زالت قيد التنفيذ وتوقفات لأسباب لها علاقة بالوضع الأمني أولا إضافة إلى عدم القدرة على تأمين مستلزمات العمل من مواد أولية وعدم استقرارها في السوق المحلية فضلا عن عدم تأمين المحروقات بشكل جيد لعمل المشروع.

كما يتم العمل على تقييم الأضرار الحاصلة ضمن المشروع ضمن محطات النقل المنجزة سابقا من أجل إعادة تأهيلها على بند إعادة الإعمار في كل من شقا والصورة والسويداء بشكل جزئي.

ولفت حامد إلى أنه يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل المكبات العشوائية المنتشرة على محيط المحافظة تمهيداً لإغلاقها فور إنجاز العمل بتجهيز خلايا الطمر في مركز المعالجة المتكامل علما أن هذا العمل هو متابعة للعمل الذي تم إنجازه في العام الماضي حيث تم تأهيل ١١ مكباً في كل من (عرمان- الكفر بشكل جزئي- القريا- سهوة بلاطة- القريا- ذيبين- عذن- المغير- قيصما- مفعلة- بالإضافة إلى أم ضبيب- شقا- الهيات- وعريقة).

كما يشمل المشروع ضمن خططه في دعم النظافة لدى الوحدات الإدارية تأمين حاويات معدنية وبلاستيكية وتوزيعها وفق الاحتياج على الوحدات الإدارية وقد تم التعاقد في العام الماضي على تأمين ما يقارب ١٥٠ حاوية معدنية مختلفة القياسات و١٤٠ حاوية بلاستيكية سعة ٢٢٠ ليتراً بمبلغ إجمالي ٣٥٠ مليون ليرة.

كما يتم العمل على صيانة وإصلاح الآليات التي تعمل في مجال إدارة ومعالجة النفايات وتأهيل المكبات ضمن خطة نفقات التشغيل بمبلغ نحو ٣٧٠ مليوناً كما بلغ حجم الإنفاق الجمالي على مشاريع المباني والتأهيل ما يقارب ١٤٠ مليوناً.

وبين حامد أن موازنة العام الحالي لإدارة النفايات الصلبة بلغ ٦٢٥ مليون ليرة حيث تم تجهيز الكشوف التقديرية ودفاتر الشروط الفنية تمهيداً للإعلان عن تنفيذ مشاريع المباني وتأمين الحاويات إضافة إلى الإصلاحات اللازمة.